

## الجهل بالدستور أضعاف فرصة للتغيير

خالد ابراهيم

الخميس، 2 حزيران، 2016 الساعة 00:00

قام مجموعة من النواب يشكلون أغلبية مطلقة من عدد أعضاء مجلس النواب في يوم 14/4 بإقالة رئاسة مجلس النواب لعدم حضورها الجلسة المقررة وذلك حسب النظام الداخلي للبرلمان. والسبب حسب إدعاء المجموعة هو الإصلاح بالإنقلاب على نظام المحاصصة. و من ثم أعلنوا بأنهم سيقبلون أيضاً رئاسة مجلس الوزراء لنفس السبب. ولكن بعد حين وقبل إستكمال المهمة انسحبت كتلة نواب من هذه المجموعة مما جعلها لا تحقق نصاب الأغلبية المطلقة ومعلقة وجعل البرلمان منقسماً وعاجزاً ومثلاً سيئاً للديمقراطية.

ولقد قيل بأن سبب انسحاب كتلة النواب أنهم إكتشفوا بأن المخطط لهذه العملية هو زعيم سياسي يريد أن يطيح برئيس مجلس الوزراء ليحل محله وأن كتلة النواب المنسحبين لا يريدون ذلك لوجود خلاف بينهم وبين هذا الزعيم السياسي.

لو كان ما قيل صحيحاً فإن كتلة النواب الذين انسحبوا من المجموعة كان بإمكانهم الإطاحة بمسعى هذا الزعيم السياسي بدون أن ينسحبوا من المشروع الإصلاحية لأن إختيار رئيس مجلس وزراء جديد يخضع لأحكام المادة 76 من الدستور التي تنص بأن الكتلة النيابية الأكثر عدداً هي التي ترشح رئيس مجلس الوزراء. وبما أن هذا الزعيم السياسي ليس من ضمن هذه المجموعة الإصلاحية فسيكون عليه من المستحيل الحصول على ترشيحها له للمنصب. ولو أن هذا الزعيم السياسي انضم لهذه المجموعة الإصلاحية لكي يحصل على ترشيحها له للمنصب فعندها يمكن لكتلة النواب المنسحبين أن يعارضوا ذلك وإذا لم يجدوا أذناً صاغية من هذه المجموعة الإصلاحية فعندها يمكن أن ينسحبوا منها مما يفقدها صفة الأغلبية المطلقة وبذلك سيفشل هذا الزعيم في مشروعه المزعوم. إضافةً لذلك فعلى رئيس مجلس الوزراء المكلف حسب المادة 76 من الدستور أن يعرض أسماء أعضاء وزارته والمنهاج الوزاري على مجلس النواب للحصول على موافقته على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة. وعند هذه المرحلة يمكن لكتلة النواب المنسحبين أن لا يوافقوا على ذلك إذا كان هذا الزعيم السياسي هو رئيس مجلس الوزراء المكلف فيفضل في مسعاه وسيكون لزاماً ترشيح شخص آخر لرئاسة مجلس الوزراء.

من مجريات الأحداث التي صارت يتبين أن قرار المجموعة الإصلاحية بتشكيل كتلة وإقالة رئاسة البرلمان كان

---

عفوياً وليد لحظته و ليس تخطيطاً مسبقاً من قبل أحد و أن كتلة النواب هذه قد إستعجلت بإنسحابها من المجموعة الإصلاحية مما أضع فرصة للتغيير كان الشعب يترقبها بفارغ الصبر. أما إذا كانت كتلة النواب هذه قد إنسحبت لسبب آخر فهذه مصيبة أكبر من سابقتها.

كتابات لاتحمل اية مسؤولية عن المواد المنشورة .. ويتحمل الكتاب كامل المسؤولية عن كتاباتهم التي تخالف القوانين أو تنتهك حقوق الملكية أو حقوق الآخرين أو أي طرف آخر